الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تونس المنار
ا/ف للشؤون القانونية والأرشيف والنشر
مصلحة النشر والتوثيق والأرشيف

محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار
المنعقدة يوم الأربعاء 7 أكتوبر 2015.

انعقدت بمقر جامعة تونس المنار الجلسة العاشرة لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2014 –2017 وذلك يوم الأربعاء 7 أكتوبر 2015 على الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف الأستاذ **فتحي سلاّوتي** رئيس الجامعة.

وقد حضر الاجتماع السيدات والسادة: **يوسف بن عثمان** نائب رئيس الجامعة، **نبيل السويسي** نائب رئيس الجامعة، **أسامة الدشراوي** مدير المصالح المشتركة، **سامي البسطانجي** عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، **أحمد المحرزي** عميد كلية الطب بتونس، **لطفي البيتري** عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس، **الهادي الطرابلسي** عميد كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس، **توفيق العلوي** مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، **معز الشفرة** مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار، **رشاد بن حسن** مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، **فتحي دخيل** مدير المعهد العالي للإعلامية، **حليمة محجوبي** مديرة المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، **فتحي نقّة** مدير معهد بورقيبة للغات الحية، **عبد الحق بن يونس** مدير معهد البحوث البيطرية بتونس، **محمد العايدي** نيابة عن مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، **عطف الغريسي** نيابة عن مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، **كريم بوقطف** نيابة عن مدير المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس **وعلي بوعتور** نيابة عن مدير معهد باستور بتونس.

والسيدان ممثّلا الأساتذة والأساتذة المحاضرين: **رضا بن الشيخ** (المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس) **ومهدي طريفة** (المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس).

والسيّدات والسادة ممثلو الأساتذة المساعدين: **محمد طه البناني** (كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس) **وخالد الصالح** (المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار) **وإيمان البودالي** (المعهد العالي للإعلامية).

والسيدان ممثلا الطلبة **محمد عياض خلفي** (المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس) **وعثمان كحلاني** (كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس).

والسيّد **يوسف الحسناوي** ممثل العملة (كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس).

وحضرت عن الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السيدة **ليلى قلوز** خبيرة في إدارة المخاطر.

كما دعيت للحضور السيدة **نجيبة المرابط بللعج** أستاذة مساعدة بالمعهد العالي للإعلامية.

واعتذر عن الحضور السيّدة والسادة: **عائدة بورتبين** (ممثلة الأساتذة والأساتذة المحاضرين)، **محمد السوسي** (ممثل الأساتذة والأساتذة المحاضرين) **فارس مبروك** (مدير تنفيذي بمؤسسة " Yunus Social Business") **وخليفة الحرباوي** ممثل الإطار الفني والإداري بالجامعة.

وقد تغيب عن الحضور السيّدتان والسيد : **سلمى خالد** (ممثلة الأساتذة المساعدين)، **لطيفة بوليلة الزغلامي** (ممثلة الأساتذة المساعدين) **والطاهر بياحي** (رئيس مدير عام المغازة العامة).

افتتح رئيس الجامعة الاجتماع مرحّبا بالحاضرين ثم ذكّر بجدول أعمال الجلسة والمتمثل في النقاط التالية:

. مناقشة مشروع القانون الجديد للتعليم العالي.

. متفرقات.

I- مناقشة مشروع القانون الجديد للتعليم العالي:

قدم رئيس الجامعة الإطار العام لإعداد هذا المشروع مبرزا ما يلي:

1- إن إعداد هذا المشروع جاء نتيجة الحاجة إلى تطوير القانون عدد 19 لسنة 2008 الذي لم يعد يستجيب لمتطلبات الواقع الراهن.

2- إن ندوة رؤساء الجامعات التونسية، من منطلق حرصها على تطوير دور الجامعة العلمي والمجتمعي وباعتبارها إحدى مكونات المجتمع المدني، عملت على إعداد مشروع القانون بعد عدة اجتماعات وجلسات عمل قصد إحالته إلى المناقشة على مستوى المجالس العلمية في مرحلة أولى، في انتظار توسيع دائرة المشاركة لتشمل كل الأطراف المعنية.

3- إن مشروع القانون المذكور يتضمن المبادئ والتوجهات العامة المنظمة للتعليم العالي وهو يمثل نسخة أولى (سبتمبر 2015) تحتاج إلى مزيد البلورة والتوضيح بنصوص تنظيمية.

ثم أحال رئيس الجامعة الكلمة إلى السيد رمزي السردوك، ممثل مصلحة الشؤون القانونية بالجامعة الذي قدم قراءة في المشروع، مُقارنا بين ما جاء في القانون المعمول به حاليا وبين ما ينص عليه مشروع القانون الجديد من تحويرات ترمي إلى تغيير صبغة الجامعات وتطوير آدائها. (أنظر الملحق المصاحب)

وقد تفاعل أعضاء المجلس مع مشروع القانون المقترح مبدين ملاحظاتهم في خصوص الهدف منه والمبادئ الأساسية التي ينصّ عليها حيث اعتبر أغلب أعضاء المجلس أن هذا النص يمكّن من تطوير أداء الجامعات ومؤسساتها من خلال:

- تغيير صبغة الجامعات من مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة غير إدارية يسيّرها رئيس الجامعة بالتشاور مع مجلس الجامعة ويتصرف باستقلالية في معاملاتها المالية والإدارية (التعيينات والانتدابات الخاصة بإطار التدريس والإطار الإداري).
- دعم استقلالية الجامعات ومؤسساتها في جميع مجالات التصرف والتسيير.
- تمكين الجامعات من آليات التمويل الذاتي والبحث عن مصادر تمويل إضافية مع مرونة التصرف فيها.
- خلق تنافس بين الجامعات في مجال تحقيق الجودة.
- تخفيف العبء على المؤسسات العمومية في مجال التصرف المالي والإداري والبيداغوجي.
- تطوير دور مجلس الجامعة والمجالس العلمية من الصبغة الاستشارية إلى الصبغة التقريرية.
- إمكانية الاستئناس بتجربة معهد باستور بتونس في هذا المجال حيث يعتبر مؤسسة نموذجية تعكس نجاح التغييرات التي يهدف إلى إحداثها هذا المشروع (مؤسسة ذات صبغة خاصة يديرها مدير عام بمساعدة مجلس إدارة يتولى تسيير شؤونها المالية والإدارية بمقتضى النصوص التنظيمية).

وناقش أعضاء المجلس المبادئ الأساسية للمشروع مبدين المقترحات التالية:

- ضبط الصلاحيات الممنوحة لرؤساء الجامعات ومجالسها بنصوص تنظيمية لكي لا تحد من دور رؤساء المؤسسات الجامعية والمجالس العلمية (إمكانية تحويل المركزية " المفرطة " من سلطة الإشراف وهي الوزارة حاليا إلى رئاسة الجامعة).
- ضرورة تحديد إجراءات التسيير المالي بنصوص قانونية.
- مراجعة التقسيم الإقليمي للجامعات (بنصوص تنظيمية) لمنحها الاستقلالية اللازمة لتسيير شؤونها.
- اعتبار الاستقلالية التي ستحظى بها الجامعات بموجب هذا المشروع هي مسؤولية كبرى تتطلب مزيد النظر في مدى استعدادها لهذا التغيير.
- غياب إجراءات تنظيمية لطرق تسيير المؤسسات ذات الإشراف المزدوج.
- مراعاة خصوصية بعض المؤسسات التي لا تخضع لهذا المشروع.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تونس المنار

- ضرورة ترجمة المشروع إلى اللغة الفرنسية والانقليزية لتحسين مقروئيته وتحديد المصطلحات المتعلقة به بمزيد من الدقة.

- غياب إجراءات لتدعيم التكوين في اللغات خاصة الفرنسية والانقليزية.

- الأخذ بعين الاعتبار ما تم إنجازه من قبل اللجان في إطار إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ومزيد تنسيق الجهود بين كل الأطراف.

- غياب إجراءات تتعلق بإصلاح منظومة "إمد".

- وضع إجراءات تنظيمية لمبادئ الحوكمة وتقييم الأداء ومتابعة التسيير.

- أهمية تحديد المدة النيابية لرئيس الجامعة والعمداء والمديرين واعتبار الفترة المحددة بخمس سنوات معقولة لتحقيق أهداف المؤسسات التي يشرفون عليها ضمن استراتيجيات محددة ترسم في مجلس الجامعة.

- غياب الإجراءات المتعلقة بشروط تعيين مديري الأقسام ورؤساء هياكل البحث وتحديد المدة النيابية الخاصة بهم.

- وضع تراتيب تنظيمية لعبارة "اعتماد المؤسسة" الواردة بالفصل عدد 57 من هذا المشروع.

- النظر في التراتيب المتعلقة بتسجيل الطلبة الأجانب في الجامعات العمومية بنفس المعايير التي تعتمدها الجامعات الخاصة لتوفير الموارد الإضافية للمؤسسات مع تحديد المنتفعين بهذا الإجراء.

- مزيد توضيح ما جاء في الفصل عدد 52 حول مسألة التقييم الداخلي والخارجي للمؤسسة عن طريق نصوص ترتيبية لتحديد المسؤولين عن هذه المهمة.

- تنظيم الإجراءات المتعلقة بالتكوين بما يتلائم مع خصوصية المؤسسات الجامعية.

- توضيح عبارة "المشهود لهم بالكفاءة" الواردة في الفصل عدد 15 من هذا المشروع وضبط معايير تقييم موضوعية لهذه الصفة.

- غياب الإجراءات التنظيمية المتعلقة بدور الكتاب العامين في التسيير الإداري والمالي.

- مزيد توضيح الإجراءات المتعلقة بتفتح الجامعات على محيطها حتى لا تفقد صلوحياتها واستقلاليتها لفائدة المؤسسات الاقتصادية ودعم دور العلوم الإنسانية واللغات والفلسفة وغيرها في هذا المجال.

- النظر في مدى تأثير هذا المشروع على مجانية التعليم العمومي.

- ضرورة إعداد دراسة مقارنة بين ما جاء في القانون عدد 19 وبين مشروع القانون المقترح مع منح هذا المشروع الوقت الكافي لدراسته من كل الجوانب.

- الحاجة إلى تكاتف جهود المختصين القانونيين والأكاديميين وجميع المنتمين لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لمزيد النظر في ما تضمنه المشروع من مبادئ واجراءات واقتراح تكوين لجنة في الغرض.

وبعد النقاش وافق أعضاء المجلس على عرض مشروع القانون الجديد على المجالس العلمية وعلى إطار التدريس والإطار الإداري وممثلي النقابات لمزيد الدراسة وإبداء الملاحظات وتقديم المقترحات، كما تم الاتفاق على تحديد روزنامة عمل وإعداد محاضر جلسات للاجتماعات التي سيتم تنظيمها في الغرض.

كما قرر أعضاء المجلس تنظيم اجتماع في أقرب الآجال للنظر في ما توصلت إليه المجالس العلمية من ملاحظات ومقترحات.

II- متفرقات:

1- النُّقل الجامعية:

نوّه أعضاء المجلس بتجربة الجامعة في إطار معالجة ملفات النقل الجامعية اعتمادا على التطبيقة المحدثة في الغرض والتي تستند إلى معايير موضوعية في دراسة الملفات.

كما أعرب الحاضرون عن موقفهم مما شاع حول شروع مجموعة من النواب في إمضاء عريضة موجهة ضد وزير التعليم العالي والبحث العلمي معتبرين أن القرارات التي يتخذها الوزير المكلف بالإشراف على إصلاح منظومة التعليم العالي مبنية على آراء و مقترحات اللجنة الوطنية للإصلاح التي تتكون من ممثلي الجامعات والوزارة والنقابة.

وقد تم الاتفاق على إصدار بيان في هذا الشأن. (أنظر البيان المرفق)

2- ترشيد استعمال الفضاءات والتجهيزات الخاصة بمخابر ووحدات البحث:

عبر أعضاء المجلس عن الحاجة إلى تنظيم طرق التصرف في الفضاءات والتجهيزات الخاصة بمخابر ووحدات البحث وتم اقتراح أن تتولى الجامعة مراسلة المؤسسات قصد دعوتها إلى ترشيد استعمال فضاءات البحث واحترام الإجراءات المعمول بها في هذا الإطار.

كما رأى أعضاء المجلس ضرورة طرح هذه النقطة للنقاش في المجالس العلمية لمزيد تحسيس رؤساء الأقسام بأهمية تأمين التواصل بين الباحثين واحترام التراتيب القانونية المنظمة لهذه الفضاءات.

وبعد النقاش وافق الحاضرون على تعميم مراسلة في الغرض ودعوة العمداء والمديرين إلى العمل بما جاء فيها.

2- التكوين في إطار برنامج دعم الجودة :

قدمت السيدة ليلى قلوز الخبيرة في الجودة تقييما عن دورتيْ التكوين الموجه لفائدة الإطار الإداري وإطار التدريس والطلبة الباحثين ولاحظت أن نسبة المشاركة جيدة في بعض المؤسسات وضعيفة في مؤسسات أخرى وأشارت إلى انه قد تم تغيير المكونين في بعض المؤسسات ليتلاءم التكوين مع خصوصيتها.

كما أعلنت عن انطلاق الدورة الثالثة خلال الأسبوع المقبل ودعت إلى تشريك أكبر عدد ممكن من الإطار الإداري وإطار التدريس لتعميم الفائدة.

وفي نفس الإطار أوضحت الأستاذة نجيبة بللعج من المعهد العالي للإعلامية أن أغلب المدرسين لم يتمكنوا من التفرغ للتكوين وأشارت إلى أن نسبة مشاركة الإطار الإداري والتقني في الدورتين السابقتين تعتبر ضعيفة مضيفة أن الفريق الذي انتفع بالتكوين توصل إلى إجراء دراسة تقييمية لمجالات التسيير والتصرف الداخلي في المعهد واعتبرت أنه من منطلق الاقتناع بأهمية المسألة تم تخصيص نصف ساعة في المجلس العلمي حيث شارك المسؤول عن التكوين في أشغاله لمزيد تحسيس إطار التدريس والإطار الإداري بأهمية الدورات المبرمجة.

وفي هذا السياق اقترح عدد من الحاضرين ما يلي:

- النظر في إمكانية تغيير المستفيدين من التكوين في الدورتين السابقتين لمنح الفرصة للجميع في الدورات اللاحقة.
- أهمية اختيار المنتفعين بالتكوين القادرين على الاندماج فعليا في مشاريع الجودة.
- مزيد تحسيس إطار التدريس بأهمية هذه الدورات وبضرورة الانخراط فيها.
- النظر في إمكانية التمديد في فترة الدورات لتعميم الفائدة منها.

وأوضحت الأستاذة ليلى قلوز أن المنهجية المتبعة في الجامعات الدولية تدفعنا إلى الانخراط في برامج التكوين للتدرب على استعمال وتقييم المعايير المعتمدة وأن برمجة مواد التكوين تمّ اختيارها بناء على خصوصية كل مؤسسة، كما أشارت إلى مسألة اختيار المشاركين معتبرة أنها من مشمولات المؤسسة وأن دور المستشارين في إطار الجودة هو التدريب على تحسين آدائهم.

4- إحداث مخابر ووحدات البحث:

واصل أعضاء المجلس دراسة مطالب إحداث مخابر ووحدات البحث التي تم تأجيلها خلال المجلس المنعقد بتاريخ 9 سبتمبر 2015 وفي هذا الإطار طلب عميد كلية الطب بتونس التمديد في

آجال النظر في إحداث وحدة بحث "تصلب الشرايين وتقييم المخاطر القلبية المنجرة عنه" لمزيد البتّ فيه في المجلس العلمي وموافاة مصالح الجامعة في أقرب الآجال بقراره في حين لم يوافق المجلس على إحداث مخبر "التصوير الطبي".

كما نظر المجلس في مطلب إحداث وحدة بحث "فيزيولوجيا وبيولوجيا أجهزة التنظيم والتكيف" بكلية العلوم بتونس وبعد النقاش حظي المقترح بالموافقة.

وفي إطار دراسة مطالب الباحثين وتمكينهم من منحهم اقترح أعضاء المجلس تنظيم لقاء في الغرض مع مصالح الإدارة العامة للبحث العلمي لحل هذه المسألة.

5-عقد اتفاقيات شراكة للتكوين في:

أ- اللغة الانقليزية:

أعلم الأستاذ يوسف بن عثمان أعضاء المجلس عن إبرام اتفاقية إطارية بين الجامعة و "English Training and consulting" تمكّن المدرسين والطلبة في مؤسسات الجامعة من التكوين في اللغة الانقليزية عن طريق التعلم عن بعد والتعليم الحضوري على مدى سنة قابلة للتجديد ودعا الحاضرين إلى الاستفادة منها وتمكين الراغبين في التكوين من الانتفاع بها وإلى ضرورة عقد اتفاقيات خصوصية في إطارها.

ودعما لتكوين الطلبة في اللغة الانقليزية أشار الأستاذ يوسف بن عثمان إلى إبرام اتفاقية إطارية مع جامعة "أكسفورد" لاقتناء كتب تدريس لهذه اللغة بسعر رمزي (تكلفة اقتناء المراجع 17د قابلة للتخفيض ب5 دينار لفائدة الطلبة المنوحين).

ب- الجودة:

أعلن الأستاذ يوسف بن عثمان أنه تبعا لاتفاقية الشراكة المبرمة بين جامعتنا والوكالة الجامعية للفرنكوفونية سيتم تنظيم دورة تكوينية من 26 الى 28 نوفمبر 2015 حول "تنشيط الجودة يوميا في مؤسسة تعليم عال" (Animer la qualité au quotidien dans un établissement universitaire) وهي موجهة للكتاب العامين ودعا رؤساء المؤسسات إلى إعلام المعنيين بالأمر لتسجيل مشاركتهم عبر موقع واب الوكالة قبل يوم 14 نوفمبر 2015 .

6. منظومة مقروئية البحث العلمي(VISIRECH)

بيّن الأستاذ نبيل السويسي انه في إطار تكوين قاعدة البيانات الخاصة بهذه المنظومة وتعميم العمل بها، تمت برمجة دورات تكوين لفائدة التقنيين في المؤسسات الراجعة بالنظر يؤمنها فريق من تقني الجامعة لانطلاق العمل بهذه المنظومة في اقرب الآجال.

7. العمل بنظام الساعات العرضية بالنسبة للمتقاعدين:

طرح أعضاء المجلس مسألة العمل بنظام الساعات العرضية وتمكين المدرسين المتقاعدين من تأمين هذه الساعات عن طريق عقود تبرم في الغرض. وناقش الحاضرون المسألة مقترحين ما يلي:

- إلغاء نظام العمل بالساعات العرضية والنظر مع المدرسين القارّين في إمكانية تعويض المحالين على التقاعد وتأمين الدروس اللازمة.
- تنظيم طرق تأمين بعض الدروس وإيجاد صيغة تعاقد تتلاءم مع التراتيب المعمول بها.
- مواصلة العمل بنظام الساعات العرضية خلال هذه السنة واتخاذ التدابير اللازمة لإلغائها لاحقا.
- ترك صلاحيات العمل بها أو إلغاءها لرؤساء الأقسام والمجالس العلمية.
- تحديد الحاجيات الفعلية للمؤسسات عن طريق تقارير يرفعها رؤساء الأقسام التي تشكو نقصا في تأمين بعض الدروس إلى الجامعة التي تتولى بالتنسيق مع مصالح الوزارة إيجاد حلول لهذه الإشكاليات.

وبعد النقاش تم الاتفاق على تحديد حاجيات المؤسسات من قبل رؤساء الأقسام والمجالس العلمية وإحالة مطالب المدرسين المتقاعدين للنظر في مجلس الجامعة المقبل.

8. العنف في المؤسسات الجامعية :

أكد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس أن مؤسسته تشهد خلال هذه الفترة حالة من التوتر (من قبل مجموعة من الطلبة المطرودين من الكلية) قد تتطور إلى أحداث عنف مضيفا أنه سيعقد اليوم مجلسا علميا مشتركا مع عميد كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس للنظر في هذه المسالة ووضع إجراءات لمنع تطور ظاهرة العنف في المؤسستين وحماية المنتمين لهذا الفضاء المشترك.

وفي نفس السياق أكد الحاضرون ضرورة تأمين الفضاءات الجامعية مقترحين ما يلي:

- توفير الاعتمادات اللازمة لانتداب أعوان الحراسة ولتركيز أجهزة المراقبة في مداخل المؤسسات.
- تنظيم اجتماعات مع الكتاب العامين لوضع الإجراءات اللازمة لمنع الغرباء من الدخول إلى المؤسسات الجامعية و تعميمها وتوحيد طرق العمل بها.
- تحييد الجامعة عن التجاذبات السياسية.
- تفعيل دور ممثلي الطلبة في التأطير والتحسيس بخطورة الظاهرة.

9. القضاء على الكلاب السائبة:

أكد مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس على الخطر الذي تمثله الكلاب السائبة في مؤسسته والمؤسسات التي تشترك معها في الفضاء على غرار المعهد العالي لعلوم التمريض والمعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس ودعا إلى التنسيق مع مصالح البلدية للقضاء على هذه الظاهرة.

10. تربصات طلبة علم النفس:

أشار ممثل الطلبة إلى عدم تمكن بعض زملائه في اختصاص علم النفس من المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس من إجراء تربصاتهم في المستشفيات العمومية وأوضح مدير المعهد أن إجراءات التربصات تتم بالتنسيق بين إدارة التربصّات ورئيس قسم علم النفس ومصالح المستشفيات وتخضع إلى عدد البقاع المتوفرة. ودعا الطلبة المعنيين إلى مزيد التنسيق مع مصالح المؤسسة في هذا الخصوص وإعلامه في حال وجود صعوبات.

ورفعت الجلسة على الساعة الواحدة بعد الزوال.

مقرر الجلسة :

عن الكاتب العام للجامعة

مدير المصالح المشتركة

أسامة الدشراوي

رئيس جامعة تونس المنار

فتحي سلاّوتي